

على حنة اذ قدم **بين** ان الزوجة اذا قضى لها القاضى  
بنقته على زوجها الغائب ودفعها قاضيه لا يوجزن  
المراة كمنيل يحنها فيما تقبته من نفقة لا يتم  
تلكها على سبيل الفرض وزوجها باق على حنة  
اذ قدم فان اثبت مسطارح عليها **ويتمت** اذ  
بعد ثبوت ملكه وانما لم يخرج عن ملكه في علمهم  
**بين** ان عقار الغائب يباع في نفقة زوجته اذ لم يكن  
له مال ولا دين ولا ودية تم ثبوت ملكه له بالبيعة  
تشتد انما ياقية في ملكه الى حين البيع لم ينقل  
الصلح حتى عن ملكه بناقل شرعي وايضا لم ير  
بشهاد واعلى القطع اذ لا يمكنه ذلك فقولهم بعد المنطق  
بينهم وقوله وانما لم يخرج ظاهره ان هذا واجب  
وقد حكي في باب الشهادة خلافا في وجوبه وكونه  
شرط كمال وظاهر قوله وبيعت له وان لم يكن له  
غيرها وهو محتاج اليها عبارة كدونة فيرد ذلك  
واذا بيع عقاره هنا وفي دين ثم قدم وانبت المراة  
بما بيع فيه عقاره فذكر عن البرزنجي في مسألة  
الدين ثلاثة اقوال الاول انه لا يفتق البيع بحال  
ويخرج على ريب الدين بما قبض الخ وعليه اقتصر  
الموافق ثم بيعة الجبارة قاضية هذا الذي حزننا  
هي التي شهد عليها للغائب **بين** ان الحاكم اذا  
ثبت عنده ملك الغائب للمعتاق قاضيه لا يبيعه  
حتى يوجه من عنده شاهد يرد عليه الجبارة  
المقتار المذكور فتطوف البيعة به داخل وخارجا  
وغيره وده الاربعه ثم تأتي بيعة الجبارة  
عن

عند القاضى فتقول هذا الذي حزننا هو الذي شهدنا  
ملكه للغائب ان كانوا هم شهود الملك او شهد  
عليها الغائب ان كانوا غيرهم ولم يل الاحتجاج  
الى بيعة الجبارة فيما اذا شهدت شهود الملك  
بان له ان يحل كذا ولم تذكر حرودها والجرانها  
على وجه الشهادة به واما ان ذكرت ذلك على الوجه  
المذكور كما عندنا بحسب بل يزيدون بها نصيحة  
هو انها وما تشتمل عليه من الاماكن والرافضين  
ذلك فلا يحتج لبيعة الجبارة وان تنازع عاقي  
عسره في عيبته اعتبر حال قروضه **بين** ان  
الزوج اذ قدم من سفره قطا البيعة زوجته بنقته  
في حال عيبته فادعي انه كان معسرا او خالفته  
الزوجة في دعواه لغيره عليه نفقة ولا بيعة لها  
فان المعتز في ذلك حال قروضه من سفره فان قدم  
معسرا فالقول قوله بيعة وان قدم موثرا فالقول  
قوله بيعة ولو تكلمت ما منه وقيل المعتز حال خروجه  
ونفقة الابوين والاولاد في هذا الزوجة **وبين**  
ارسالها فالقول قوله ان رفقت من بيعة كذا  
**بين** ان الزوج اذ قدم من سفره قطا البيعة زوجته  
زوجه التي في عهده بنقته امرأة عيبته فقال  
ارسلها كذا او قال توكلت عندك عن سفرى ولم  
تصدق زوجته على ذلك كتاب القول في ذلك قولها  
بيعتها ان كانت رفقة امرها في ذلك في الحاكم فلم  
تجد زوجها الا بالحق لها الا نفي على نفسها  
واذن لها في الاقراض والرجوع بذكر على زوجها